UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
SPECIAL PROCEDURES
SPECIAL RAPPORTEURS, INDEPENDENT EXPERTS & WORKING GROUPS

PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

بيان نهاية مهمّة مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيّد بيدرو أروخو-أغودو

تونس في 28 جويلية 2022

بنهاية زيارتي القطريّة لتونس من 18 إلى 29 جويلية بدعوة من الحكومة التونسيّة، أنا سعيد بنشر استنتاجاتي وتوصياتي الأوّليّة بالاستناد على المعلومات التي جمعتها قبل زيارتي وخلالها. التقرير النهائي الكامل سيقدّم إلى مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في دورته الرابعة والخمسين في شهر سبتمبر من سنة 2023.

أريد أن أشكر الحكومة التونسيّة على دعوتها وتعاونها في تنظيم الزيارة وعلى الحوار القائم على الاحترام الذي دار بيننا خلال الزيارة، أنا متأكّد أنّه سيتواصل في المستقبل. انا ممتنّ لموظّفي الوزارات الذين شاركوني معارفهم، كما أنّني مدين للبلديّات والسلطات المحليّة المعنيّة بالمياه والصرف الصحّي والصحّة العموميّة التي التقيتها خلال ترحالي الكثيف داخل البلاد. أريد أن أشكركم جميعا على تخصيص جزء من وقتكم للقائي ومشاركتي معارفكم وتجاربكم. خلال الزيارة، التقيت شبكة واسعة من المجتمع المدني والمنظّمات المجتمعيّة وأصحاب الحقوق، ولم يكن لمخرجات الزيارة أن تتحقّق دون عملكم معنا لأشهر لتحضير ودعم الزيارة على الميدان. أريد أن أشكر بشكل خاص الأفراد المنتمين إلى المجتمعات المحليّة الريفيّة والقرى الصغيرة والذين فتحوا مجتمعاتهم المحليّة وقلوبهم لمشاركتي شواغلهم وظروفهم المعيشيّة الصعبة وصراعاتهم اليوميّة لتحقيق حقوق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. أكّدت لقاءاتي بكم قناعتي بأنّ أصحاب الحقوق ينبغي أن يكونوا في صميم السياسات والبرامج المتعلّقة بحقوق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

في الختام، أريد أن أشكر كلاّ من مكتب المنسّق المقيم للأمم المتحدة ومكتب المفوّض السامي لحقوق الانسان في تونس على تيسير و دعم هذه الزيارة.

* * *

المناخ والموارد المائيّة المتاحة

كما هو معلوم، يتداخل تاريخ تونس وثقافتها ونسيجها الاجتماعي ومواردها الطبيعيّة مع موقعها الجغرافي في البحر المتوسّط. وأشعر بالقرب الشديد من تونس المتوسّطيّة وناسها. علمت مسبقا بالموارد المائيّة المحدودة لتونس وتوزيعها غير المتكافئ إضافة إلى مناطق البلاد المناخيّة التي تتراوح بين الشمال الرطب والجنوب الصحراوي. كما قرأت أيضا عن طبقات المياه الجوفيّة السطحيّة والمتوسّطة وحتّى العميقة للمياه غير الأحفوريّة وطبقات المياه الجوفيّة المتجدّدة في الجنوب. خلال استعدادي للزيارة القطريّة، درست دقائق الموارد المائيّة لتونس وعلمت أنّه من مجموع يقدّر ب 4.929 هم3، تمثّل المياه السطحيّة نسبة 55%، بينها تمثّل المياه الجوفيّة نسبة 45%. وتعتبر 4.200 هم3 منها متجدّدة بينما تعتبر البقيّة مياه جوفيّة

أحفوريّة غير متجدّدة[1]. إضافة إلى الموارد الطبيعيّة المتاحة، يمتلك البلد حجما ضئيلا من المصادر غير التقليديّة تتمثّل أساسا في تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة.

خلال الزيارة القطريّة، شهدت نظام حوكمة قائم ومحكم التنظيم على مستوى الدولة على المستويين الوطني والإقليمي. كما لاحظت العدد الهام من موظّفي الدولة المستعدّين للالتزام بتحسين الخدمات المتعلّقة بالمياه والصرف الصحي للجميع. إضافة إلى ذلك، صارت الأوصاف والأرقام التي قرأتها حقيقة رأيت انعكاسها على وجوه الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين التقيتهم والذين يكافحون بشكل يومي من أجل حقوقهم في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحّي. بناء على كلّ هذا، حدّدت عدادا من التحدّيات والحلول الممكنة التي أرغب في عرضها فيما يلي:

1- التحدّي الأوّل: وضع حدّ للاستغلال المفرط للموارد الجوفيّة في السياق الحالي للتغيّرات المناخيّة ومنح الأولويّة لحقوق الإنسان في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحّي

يعيش أغلب سكّان تونس على السواحل أين توجد التنمية الصناعيّة والسياحيّة. في الأثناء، شهدت الفلاحة -التي تعيل 35% من التونسيّين- تحوّلات عميقة مع التوسّع الهائل للريّ. وحسب المعلومات التي جمعتها خلال الزيارة القطريّة، توسّعت المناطق السقويّة من بعض آلاف الهكتارات في سبعينات القرن الماضي إلى 400.000 هكتار اليوم.

أدّى ما يسمّى باستراتيجيّات الإمداد الذاتي التي طبّقت على مدى القرن العشرين إلى بناء سدود كبيرة في الشمال والتي تمدّ المناطق إلى صفاقس بالمياه من خلال عمليّات نقل كبيرة على طول الساحل في إطار نظام دعم عمومي ضخم. في الأثناء، تطوّرت تكنولوجيّات الضخ وحفر الآبار ممّا أدّى إلى تنامي الطلب على المياه الجوفيّة. تجاوز تزايد الطلب استدامة النظام الإيكولوجي إذ ارتفع من 67.3% من الموارد المتجدّدة إلى 82.8% سنة 2007، إلى 113% سنة 2017.
يستعمل أغلب هذه المياه -ما يقارب 80%- في الريّ، وتخضع ال20% المتبقية للاستعمالات الحضريّة و الصناعيّة.

في هذا السياق، وباستغلال الموارد الموجودة بالشمال إلى أقصى المستويات، يتمّ الاستجابة إلى الحاجيات المتزايدة للريّ عبر التنقيب عن المياه الجوفيّة دون رقابة في غياب العدّادات وحفر أبار غير قانونيّة.
في منطقة جفارة من ولاية قابس، وكنتيجة للاستخدام الهائل للتدفقات في المعالجة الصناعيّة للفسفات منذ السبعينات، تم استنفاد طبقة المياه الجوفيّة الضحلة وجفّت الينابيع ويضمحلّ شيئا فشيئا التراث الطبيعي والثقافي لواحات قابس الجديرة بالحماية كموقع تراث عالمي. بالمثل، تعاني طبقات المياه الجوفيّة الساحليّة من عمليّات التملّح بسبب التسرّب البحري. كما يستمرّ تفاقم الاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفيّة الوسيطة (في حدود 70 متر) بسبب تزايد الريّ. حتّى طبقات المياه الجوفيّة العميقة وغير المتجدّدة -والتي مثّلت في البداية مصدرا للمياه المضغوطة (بئر ارتوازية) - تتطلّب الضخ الآن ويتوقّع أن تصبح في وضعيّة حرجة في أقل من 25 سنة. يتمّ معالجة التدفّقات المقوّسة المستخرجة من طبقات المياه الجوفيّة العميقة في محطّة لتحلية المياه ثمّ يتمّ خلطها بمياه ذات جودة أقلّ مستخرجة من طبقات المياه الجوفيّة الوسيطة ليتمّ استخدامها في تحويل الفسفات ولغايات حضريّة وفلاحيّة بشكل جزئي. تكشف الشهادات التي جمعتها من السلطات المحليّة والجهويّة والمجتمعات المحليّة أنّ الأولويّة الفعليّة لاستخدام المياه ممنوحة للصناعة والريّ على حساب مياه الشرب خاصّة في المجتمعات المحليّة الريفيّة.
إضافة إلى ذلك، وخلال زيارة المكناسي، ندّدت المجتمعات المحليّة الريفيّة بالاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفيّة من في الريّ من قبل كبار المستثمرين الذين يتمتّعون برخص الحفر والضخّ دون رقابة والذين يمتلكون آبار غير قانونيّة دون ردع. في المقابل، يتمّ رفض منح رخص مماثلة للمجتمعات المحليّة الريفيّة. كما تتسبّب الآبار العميقة التي تتمتّع بقوّة ضخّ كبيرة والقريبة من آبار مياه الشرب في انخفاض مستوى المائدة المائيّة عند القيام بالريّ وهو ما يوقف ضخّ مياه الشرب ويتسبّب في انقطاعها.
كما ذكر في التعليق العام رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة حول الحق في الماء، يجب أن تعطى الأولويّة في توزيع المياه إلى الحق في الماء للاستعمالات الشخصيّة والمنزليّة وذلك لمنع الجوع والأمراض.

[1] التقرير الوطني حول قطاع المياه لسنة 2019

لكن لا يكفي ضمان الاستدامة وتجنّب الاستغلال المفرط في ضلّ التغيّرات المناخيّة. من الأساسي التخطيط لمستقبل مستدام من شأنه أن يضمن توفّر المياه للجميع داخل البلد. في هذا الإطار، أريد أن أشاركّكم بعض آثار التغيّرات المناخيّة التي أعتبرها أساسيّة لنبدأ في التفكير معا في خطّة للمستقبل القريب:

- سيحدث انخفاض كبير في متوسّط تدفّقات المياه السطحيّة بسبب انخفاض متوسّط هطول الأمطار وزيادة في التبخّر والنتح من كتل النباتات بسبب ارتفاع درجات الحرارة. يمكن لهذا النقص أن يبلغ 40% في أكثر المناطق حساسيّة من المتوسّط[2].
- زيادة مخاطر حرائق الغابات وتكثّف عمليّات التعرية والتصحّر التدريجي للمناطق إضافة إلى الانسداد السريع لخزانات المياه وما يترتّب عن ذلك من انخفاض في طاقة تخزينها وتنظيمها.
- سيتضاءل تسرّب المياه التي تغذّي طبقات المياه الجوفيّة بسبب انخفاض معدّلات التساقطات وزيادة التبخّر والنتح وزيادة في نسبة الجريان السطحي عند هطول الأمطار الغزيرة.
- ارتفاع استهلاك المياه للهكتار الزراعي المروي الواحد بسبب ارتفاع درجات الحرارة.
- دورات جفاف أطول وأكثر حدّة قد تعرّض صلاحيّة بعض المناطق للسكن للخطر.
- عواصف شديدة مع مخاطر الفيضانات.
- تمليح النظم الإيكولوجيّة المائيّة بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر.

بالنظر إلى السياق، من الملحّ تكييف الطلب على المياه مع التوفّر المتوقّع للمصادر المتجدّدة وذلك عبر تغيير استراتيجيّات "العرض" نحو مقاربات تستند إلى مبدأ الاستدامة والإدارة المناسبة للطلب على المياه بوضع حدّ للاستغلال المفرط والآبار غير القانونيّة والتحكّم في الضخّ عبر العدّادات. إنّ طبقات المياه الجوفيّة هي رئة الطبيعة المائيّة ويجب إدارتها كاحتياطات استراتيجيّة لمواجهة حالات الجفاف غير العاديّة التي تميل لأن تصبح أكثر إطالة وكثافة.
ستزيد التغيّرات المناخيّة من التنافس على المياه وهو ما يعرّض حقوق الانسان في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحّي للخطر. لكن من الحيويّ دائما التأكيد على أنّه لا يمكن لندرة المياه أن تبرّر عدم الامتثال لحقوق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ينبغي على الحكومة التونسيّة أن تمنح الأولويّة لمياه الشرب وأن تحتفظ بأعلى المياه جودة لهذا الغرض بغض النظر عن مدى الربح الذي قد تحقّقه استعمالات أخرى.

توصية أوّليّة

يتطلّب تعزيز التخطيط الهيدرولوجي من منظوري التغيّر المناخي تغييرا في المقاربات. أؤمن بوجود توافق عام بشأن ضرورة الانتقال من استراتيجيّات "جانب العرض" نحو استراتيجيّات قائمة على الاستدامة وإدارة الطلب. نظرا للنقص في توفّر المياه بسبب التغيّرات المناخيّة، وجب التطبيق الصارم للمبدأ التحوّطي واعتدال طموحات الإنتاج. يجب ألا يتجاوز الضخّ معدّل تغذية طبقات المياه الجوفيّة، كما يجب ضمان الاحتياطات الاستراتيجيّة لمواجهة حالات الجفاف غير العاديّة التي ستصبح أكثر إطالة وكثافة.

يقتضي تعزيز سيطرة صارمة وتشاركيّة على طبقات المياه الجوفيّة وضع حدّ للآبار غير القانونيّة ومواجهة قطاعات ذات نفوذ. كما يتطلّب ذلك التحكّم في الضخّ عبر فرض العدّادات وهو ما قد يقتضي تغييرا ثقافيّا لدى المستخدمين. أعتقد أنّه من ى المخاطر التي تحدق بهم. ومن الضروري أيضا اتخاذ تدابير لإدارة وتخطيط المجال لحماية جودة المياه الجوفيّة والحيلولة دون عمليّات التصريف ونشر التلوّث بالتعاون مع من يعيشون في هذه المناطق وأدرى بها.

ضمان أوليّة مياه الشرب والصرف الصحّي

[2] البرلمان الاسباني – اللجنة الفرعيّة حول المياه والتغيرات المناخيّة ص100 فقرة 3
https://fnca.eu/images/documentos/Temporal/BOCG-12-D448_InformeSubcomisionCambioClimatico_ConVotosParticulares.pdf

فوق كلّ اعتبار، من الضروري ضمان أولويّة مياه الشرب على استخدامات الإنتاج وذلك بتجنّب رخص الضخّ التي من شأنها أن تتسبّب في انقطاعات المياه وتهدّد توفّر مياه الشرب.

2- **التحدّي الثاني: تجديد شبكات الامداد وضمان مياه الشرب خاصّة في المناطق الريفيّة**

فيما يخصّ جودة المياه وبشكل خاصّ صلاحيّتها للشرب، يتمتّع 57% فقط من سكّان البلاد بالحصول على مياه شرب مأمونة. تشير التقديرات إلى أن تغطية شبكات الطاقة المنزلية تصل إلى 98٪ من السكان ، مما يشير إلى الجهود الهائلة والجديرة بالتقدير التي بذلتها الدولة على مدى عقود.

يعيش 65% منهم في المناطق الحضريّة بينما يعيش 42% في المناطق الريفيّة. لكن، وحسب معلومات تلقّيتها خلال لقاء جمعني بممثّلين عن الحكومة، قد تكون هذه النسب في علاقة بقبول أو استساغة المياه وليس فقط صلاحيّتها للشرب. في هذا الإطار، تصل مشاكل التلوّث البرازي على غرار الاشريكيّة القولونيّة إلى 42% في بعض المناطق الريفيّة بينما تصل في المناطق الحضريّة إلى حدود 23%.[3] يؤثّر النقص في جودة المياه بشكل عميق على صحّة السكّان والأطفال بشكل خاصّ وعلى أمل الحياة عند الولادة.

لازال 650.000 شخصا لا يحصلون على الماء في بيوتهم أغلبهم في مناطق ريفيّة وتصلهم الامدادات عبر مصادر عموميّة للمياه، كما لا يملك 300.000 شخصا مصدرا عموميّا للمياه قرب بيوتهم ويعوّلون على الينابيع والآبار.

وفي هذا الصدد، أريد أن أشير إلى النساء اللواتي التقيتهنّ وهنّ بصدد سحب المياه بشكل يدويّ من بئر في منطقة السوالم من ولاية القيروان. بينما كنت أتحدّث اليهنّ، لاحظت أنّ بينهنّ من هي كبيرة في السنّ أو تعاني من أمراض. راقبت سحبهنّ للمياه الملوّثة بشكل يدويّ باستخدام الدلاء. قلن أنّهن يستخدمن هذه المياه للتنظيف المنزلي. في نفس الوقت، يضطررن لشراء المياه للشرب والطهي من باعة خواصّ دون ضمان لصلاحيّة المياه وسلامتها. ما شهدته في السوالم وضعيّة غير إنسانيّة وجب معالجتها بشكل عاجل.

أكثر ما يقلقني بشأن جودة المياه هو أنّ المعايير في تونس تزداد سوءا عاما بعد عام منذ سنة 2019. يقدّر المعدّل السنوي لعدم الامتثال البكتريولوجي المسجّل سنة 2020 ب10.1% مقارنة ب9.9 %سنة 2019. كما يبلغ المعدّل الوطني لعدم الامتثال الفيزيائي-الكيميائي 5% مقارنة ب6% سنة 2019.[4]

فيما يتجاوز تلوّث طبقات المياه الجوفيّة، وبسبب نقص الصرف الصحي للمياه المستعملة، يكمن المفتاح -في رأيي- في تقادم شبكات التزويد وسوء حالتها خاصّة في المناطق الريفيّة وذلك بخسائر مائيّة تفوق ال40% في بعض الحالات. تؤدّي مشاكل النقص في المياه والأعطاب إلى انقطاعات متكرّرة ومطوّلة. تجنّبنا الانقطاعات في شبكة ما أو في جزء منها خسائر كبيرة في المياه، لكن، عند قطع امدادات المياه، تحصل اختراقات ملوّثة من شأنها أن تكسر صلاحيّة الماء للشراب عند عودة الخدمات إلى طبيعتها.

في كلّ المناطق والبلديّات التي قمت بزيارتها وخاصّة منها المجتمعات المحليّة الريفيّة، كان هناك سخط عام بسبب انقطاعات المياه. كما أنّ بعض أصحاب الحق أظهر يأسا بسبب جودة المياه في بيوتهم والتي تعتبر غير صالحة للشراب وغالبا معكرة وأحيانا ذات رائحة كريهة.

توصية أوّليّة

يجب أن يكون تجديد شبكات التزويد أولويّة. فرغم الجهود المحمودة التي قامت بها تونس في هذا المجال، يعتبر المستوى المرتفع للتسرّبات السبب الرئيسي للانقطاعات المتكرّرة للمياه ولتلوّث مياه الشرب لدى جزء هامّ من سكّان تونس.

حسب رأيي، يمكن للعمل المجتمعي أن يساهم في تقليص الكلفة واستخدام الموارد على الوجه الأمثل والمساعدة في الصيانة.

---

[3] مجموعة استقصاءات المؤشّرات المتعددة، 2018: https://washdata.org/report/tunisia-2018-mics-report

[4] التقرير الوطني حول قطاع المياه لسنة 2020.

كلّ هذا يجب تكميله بقوانين تضمن تخصيص الميزانيّة التي تضمن الصيانة المنتظمة وتجديد شبكات المياه.

تدابير انتقاليّة مستعجلة تضمن حقّ الانسان في مياه الشرب

بينما توضع تدابير هيكليّة على غرار تجديد الشبكات، من الضروري تعزيز تدابير فعّالة تضمن مياه الشرب لمن لا ماء لهم اليوم. لذلك، أقترح أن تضمن الدولة في المجتمعات المحليّة الريفيّة التي لا تحصل على مياه شرب آمنة لترين (2ل) من المياه على الأقل للشخص الواحد في اليوم الواحد يتمّ توزيعها بشكل مجّاني عبر البلديّات من خلال الصهاريج بشكل أسبوعي. يجب العمل بهذا الاجراء بشكل عاجل في المدارس والتي أوصي بوضع برامج فيها لجمع مياه الأمطار في صهاريج تستلهم من الحضارات العربيّة والمتوسّطيّة. سينجرّ عن ذلك عنصر تعليمي يمكن محاكاته في جميع المنشآت العموميّة كمثال تحتذي به البيوت والمجتمعات المحليّة.

في البيئة الحضريّة، أوصي بوضع خدمة لمياه الشرب بالجملة بسعر التكلفة تديرها البلديّات لتوزّع مياه شرب مضمونة الصلاحية بالجملة عبر قنوات التوزيع التجاريّة. من شأن هذه الخدمة العموميّة أن تجنّبنا الاستعمال الهائل للقوارير البلاستيكيّة وأن تخفّض الكلفة للعائلات التي تضطرّ لشراء المياه المعلّبة. ينبغي أن تدرج في هذه الخدمة البلديّة خدمة توصيل منزلي لحاملي الإعاقة تحت إشراف الخدمات الاجتماعيّة البلديّة.

3- التحدّي الثالث: تطوير الصرف الصحّي كحقّ إنساني وحماية الصحّة العامّة

من الأساسي الحفاظ على سلامة المياه في الطبيعة لضمان صلاحيّتها للاستجابة لحقّ الإنسان في الماء. وحتّى من وجهة نظر اقتصاديّة، منع التلوّث أرخص بكثير من تنظيفه.
كان الجهد الذي بذلته تونس في العقود الأخيرة في مجال المياه والصرف الصحّي كبيرة لتصل اليوم الى توزيع المياه بنسبة 96% في المدن الكبرى وإلى 68% يتمتّعون بالصرف الصحّي الأساسي في المناطق البلديّة الحضريّة (موصولة بشبكات الصرف الصحي لكن ليس بالضرورة بمحطّات معالجة، حيث لا تتجاوز نسبة مياه الصرف المعالجة بتونس 38%).
لكن، يحصل 86% فقط من سكّان تونس على الصرف الصحي المدار بشكل آمن بينما لا يزال 250.000 شخص في تونس يقضون حاجتهم في العراء.[5]
لا يقتضي حق الإنسان في الصرف الصحّي توفّر مراحيض لائقة وصحيّة وآمنة فقط، بل يقتضي أيضا إدارة مياه الصرف لمنع تلوّث طبقات المياه الجوفيّة. على سبيل المثال، من الضروري في المجتمعات المحليّة المتناثرة وجود خزّانات صرف صحّي فرديّة أو أيّة حلول آمنة تجنّبنا التلوّث. أمّا في المناطق الحضريّة الأكثر امتدادا وإلى جانب شبكات الصرف، من الضروري وجود محطّات للمعالجة لإدارة خطر تلوّث طبقات المياه الجوفيّة التي تزوّد نفس الأشخاص بمياه الشرب.

تجنّب وإدارة مخاطر تلوّث المياه في البلاد بسبب:

- القصور في معالجة مياه الصرف في محطات المعالجة الموجودة والتي تصلها غالبا النفايات الصناعيّة ممّا يؤثّر على مردوديّة المحطّات.
- التصريف المباشر من قبل البلديّات التي توجد بها شبكات الصرف دون محطات للمعالجة أو في الأحياء غير النظاميّة والتجمّعات السكنيّة غير المرتبطة بشبكة الصرف الصحّي.
- آبار وصهاريج الصرف الصحّي في المناطق الريفيّة والتي تفتقر إلى التصميم المناسب والصيانة اللازمة، والتي تلوّث طبقات المياه الجوفيّة التي تزوّد المجتمعات المحليّة بالمياه.
- التلوّث الصناعي والمنجمي بسبب النفايات السامّة التي لا تخضع لتنقية خاصّة.
- التلوّث المتنامي بالنيترات والمبيدات الفلاحيّة التي تلوّث طبقات المياه الجوفيّة وامدادات المياه.
- التلوّث في النقل وفي شبكات التوزيع بسبب حالتها السيّئة المذكورة آنفا.

[5] البنك الدولي، 2018، المياه و الصرف الصحّي للجميع، ص 2.

وممّا يثير القلق بشكل خاص أوجه القصور الخطيرة في خدمات المياه والصرف الصحّي في المراكز التعليميّة والصحيّة. مثلا، خلال زيارتي لقابس، لاحظت أنّ المدارس المتصلة بشبكة توزيع المياه تعرف انقطاعات متكرّرة والمياه بها غير صالحة للشراب. وحسب دراسة قامت بها وزارة الصحّة سنة 2017 حول حفظ الصحّة بالمراكز الصحيّة، 66% فقط من المنشآت تستجيب للمعايير و55% فقط من مواد ومعدّات حفظ الصحّة و69% فقط في النظافة الصحيّة الشخصيّة.

<u>توصية أوّليّة</u>

وضع صرف صحّي في المناطق الريفيّة.
سيكون من الصعب ضمان الماء الصالح للشراب في المناطق الريفيّة دون صرف صحّي يمنع تلوّث طبقات المياه الجوفيّة. لذلك، أوصي ببرنامج صرف صحّي خاص بالمناطق الريفيّة لصالح كلّ المجتمعات المحليّة وخاصّة تلك التي لم تصلها خدمات الديوان الوطني للتطهير وهو ما يقارب 32% من عدد السكان.
يمكن لبرنامج مماثل أن يكون فرصة للتمويل المشترك وللتعاون التقني لتصميم وبناء وصيانة صهاريج الصرف الصحّي في المجتمعات المحليّة المنتشرة. ومن خلال توفير الطواقم التقنيّة المناسبة، يمكن للبلديّات بالتعاون الفعّال مع المجامع التنمية الفلاحيّة أن تعمل مع العائلات التي تمّ اهمالها. من المنطقي تصميم شبكات صرف صحّي ممتدّة ومحطّات معالجة في مدن يصل عدد سكّانها إلى 5000 ساكن. ستسمح هذه المحطّات المصمّمة والمبنيّة بشكل مدروس لمياه الصرف بالمعالجة دون كلفة طاقيّة. فيما بعد، يمكن للمجتمعات المحليّة الريفيّة إعادة استخدام المياه المعالجة في الفلاحة. ولضمان نسبة 100% من الصرف الصحّي في المناطق الحضريّة، وجب تجهيز البلديّات بمحطات معالجو مكثّفة تعمل بالنظم الثلاثيّة التي تسمح بإعادة استخدام. بوجود المحطّات، وجب تجنّب اختلاط المياه بالنفايات الصناعيّة التي تتصبب عادة في انهيار نظام الصرف الصحّي.

منح الأولويّة لمياه الشرب وإنتاج الفسفات.
في كلّ من قابس والرديّف، يمكن ضمان أولويّة مياه الشرب على المعالجة الصناعيّة وغسل الفسفات عبر إعادة استخدام التدفّقات الحضريّة المستخلصة من الاستخدامات الصناعيّة والمنجميّة. ينبغي أن تساهم الشركات المعنيّة في تمويل البنى التحتيّة للصرف الصحّي بصفة تجعلها مساعدة لها في الانتاجيّة. ينبغي على الدولة محاسبة شركات الفسفات فيما يخصّ النفايات التي قد تؤثّر على طبقات المياه الجوفيّة في المدن المجاورة للرديّف وعلى البحر في قابس.

4- التحدّي الرابع: حوكمة مياه الشرب والصرف الصحّي

تملك تونس نظاما مؤسساتيّا جيّدا للمياه اضطلع منذ السبعينات بتطوير وإدارة أعمال المياه والآبار بغاية مركزيّة تمثّلت في توسيع الريّ.
في تونس، تضطلع الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه بإدارة مياه الشرب. تتبع الشركة الوطنيّة وزارة الفلاحة بينما يتبع الديوان الوطني للتطهير الذي يدير الصرف الصحّي وزارة البيئة.
تدير الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه الهياكل الأساسيّة الهيدروليكيّة الكبيرة للمياه السطحيّة والعمليّات بالعديد من الآبار المنتشرة في البلاد وذلك لتوفير مياه الشرب لكل سكان المناطق الحضريّة و51% من المناطق الريفيّة. في نفس الوقت، توفّر الشركة امدادات للريّ وللاستخدام الصناعي. أمّا بالنسبة إلى بقيّة متساكني المناطق الريفيّة (أي 49%)، تدار مياه الشرب من قبل مجامع التنمية الفلاحيّة بدعم وإدارة وزارة الفلاحة عبر مندوبيّاتها الجهويّة. مجامع التنمية الفلاحيّة (وعددها 2.500) هي منظمات مجتمعيّة تدير مياه الريّ والشرب. تنتخب المجتمعات المحليّة مجالس المجامع من أعصاء متطوّعين. لكن وزارة الفلاحة هي من يتخذ القرارات ويستثمر في البنى التحتيّة كالآبار ومحرّكات الضخّ وشبكات التوزيع التي توفّر المياه بشكل أو بآخر للمجتمعات المحليّة المنتشرة. في حالة تجاوز النظم المائيّة لقدرات مجالس المجامع، تتعاقد المندوبيّات مع تقنيّين مختصّين.
يضطلع الديوان الوطني للتطهير ببناء وإدارة شبكات ومنشآت الصرف الصحّي، ويغطّي الديوان هذه الخدمات في المناطق الحضريّة وفي المناطق البلديّة التي تتمتّع بشبكات الصرف الصحّي. لذلك، تحرم جلّ المناطق الريفيّة من أيّ دعم فعّال فيما يخصّ الصرف الصحّي والأمر متروك لكلّ عائلة للقيام بذلك بشكل مستقلّ عبر المراحيض والصهاريج والآبار التي تفتقر عادة للتصميم والصيانة المناسبين ممّا يرفّع من خطر تلوّث مياه الشرب.

يمكنني تفهّم الأسباب التاريخيّة التي دفعت بوزارة الفلاحة إلى إنشاء الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه لتكون مسؤولة عن إدارة خدمات مياه الشرب في المدن بشكل خاص. لكن ينطوي ذلك على تناقضات بما أنّ الصرف الصحيّ يقع تحت مسؤوليّة وزارة البيئة عبر الديوان الوطني للتطهير. في نفس الوقت، يجري تنفيذ عمليّة مثيرة للاهتمام ومعقّدة في سبيل تحقيق اللامركزيّة تلعب فيها البلديّات دورا متزايد الأهميّة في مجال خدمات المياه والصرف الصحّي. حيث أنّ معظم الدول تضع إدارة هذه الخدمات في عهدة البلديّات.

إشكاليّات سير عمل مجامع التنمية الفلاحيّة

تدير مجامع التنمية الفلاحيّة المياه لصالح ما يقارب 1.275.000 ساكن يعيش أغلبهم الخصاصة والهشاشة.
وفي المناطق المختلفة التي قمت بزيارتها، صرّحت السلطات بأنّ ما يقارب ثلث المجامع يعمل بشكل جيّد بينما يعاني ثلث من إشكاليّات وانهار الثلث الأخير منها بسبب مشاكل على غرار:

- التكلفة المرتفعة للكهرباء والتي تؤدّي إلى عدم الخلاص، فقطع التيار الكهربائي، ثمّ انقطاع المياه.
- شبكات الامدادات العموميّة المهترئة ذات المستوى العالي من التسرّبات التي تنتج مواد دخيلة ملوّثة تتسبّب في عدم صلاحيّة المياه وبذلك تشجّع على العزوف عن الخلاص.
- عدم رضا أصحاب الحق واحتجاجهم على عدم اختراام القانون الذي ينصّ على منح الأولويّة لمياه الشرب على الاستخدامات المنتجة كالريّ الموسّع أو إنتاج الفسفات.
- انقطاع المياه لأسابيع أو أشهر أو حتّى سنوات. مثلا، حسب المعلومات الواردة، تعاني واحة سقدود القريبة من النشاط المنجمي بالرديّف من انقطاع للمياه منذ سبع سنوات بسبب الخالة السيّئة للقنوات ونقص ضغط الماء. أوضح المجتمع المحلّي أنّ أفراده عرضوا على الحكومة المساهمة في تجديد القنوات وفي أعمال البناء دون ردّ إيجابي يذكر. تخلّى ثلاثة أرباع السكّان عن بيوتهم وغادروا المجتمع المحلّي بالواحة.

النساء وإدارة المياه والصرف الصحّي

قطعت تونس شوطا مهمّا في مجال المساواة وحقوق النساء. سنة 2016، مثّلت النساء 36.94% من السلطة التشريعيّة و40% من السلطة القضائيّة. [6]لكن، تبقى المشاركة الفعليّة للمرأة تحدّيا في المناطق الريفيّة.
عندما لا تصل المياه إلى البيوت، تمشي النساء أحيانا لمسافات طويلة للحنفيّات العموميّة والآبار ونقاط المياه لشراء المياه من تجّار خواص وحملها إلى بيوتهنّ. ورغم أنّ تونس -كما أشرنا- حقّقت معدّل تغطية مرتفع في البيوت، فإنّ عدم صلاحيّة المياه للشرب والانقطاعات المتكرّرة والمطوّلة تدفع بالنساء إلى هذه النشاطات خاصّة في المناطق الريفيّة. ورغم مشاركتهنّ في ضمان المياه والصرف الصحّي لعائلاتهنّ ومجتمعاتهنّ المحليّة، إلاّ أنّه تمّ إعلامي بعدم وجود نساء ضمن مجاس مجامع التنمية الفلاحيّة التي التقيت بها.

ختاما، وصلتني شهادات كما رأيت بنفسي الحالة المزرية لمراحيض المدارس التي عادة لا توفّر مراحيض مستقلّة للفتيات ولا تعتبر منشآت مناسبة في ضلّ عدم الأخذ بعين الاعتبار صحّة الفتيات المراهقات أثناء الحيض الذي لا يزال من المواضيع المحرّمة ولم يتمّ إدراجه في المناهج التعليميّة بعد. كلّ هذا يتسبّب في عدم تكافؤ فرص الفتيان والفتيات اللواتي يغادرن مقاعد الدراسة بنسب أكبر.

توصية أوّليّة

حسب رأيي، تعتبر مقاربة الإدارة المجتمعيّة من أفضل السبل للاستجابة إلى الحوكمة الديمقراطيّة الضروريّة في المناطق الريفيّة اين يعيش أكثر السكان خصاصة وهشاشة. لذلك، ولوضع الإصلاحات المناسبة، يبدو من الضروري فتح مجال للتفكير والنقاش العام حول نقاط قوّة مجامع التنمية الفلاحيّة ونقاط ضعفها. خلال هذا الحوار، من الحياتي التعامل مع النقص في مشاركة النساء في مجالس المجامع.

[6] Preliminary observations on the visit to Tunisia by the Independent expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity | OHCHR

بتحديد إشكال ارتفاع كلفة التيّار الكهربائي كونه أحد الأسباب التي أدّت إلى انهيار عديد مجامع التنمية الفلاحيّة، أعتقد أنّه من الضروري تعزيز فكرة الانتقال إلى الطاقة الشمسيّة (أو طاقة الريح متى سمح الأمر بذلك) لضمان مياه الشرب في المجتمعات المحليّة الريفيّة بتخفيض كلفة تشغيل المجامع. يمكن التخفيض في كلفة الاستثمار الأوّلي والمعدّات بشكل كبير إذا ما تمّت الشراءات ة العقود على المستوى الوطني. كما يمكن ضمان القدرة على تحمّل تكاليف صيانة التكنولوجيا الشمسيّة من قبل المجتمعات المحليّة من خلال النظر في المستوى العالي للتعليم لدى الشباب وتشجيعهم في المناطق الريفيّة على التكوين التقني.

من المنصوح به إعطاء المجتمعات المحليّة امكانيّة امتلاك النظم المائيّة والاستثمار فيها كمجموعة لتحفيزهم على العمل المجتمعي دون الإنقاص من مشاركة الدولة في الاستثمارات المائيّة والبنى التحتيّة. إضافة إلى ذلك، يمكن إدراج العمل المجتمعي كبديل أو مكمّل لعمليّة الخلاص.

حسب رأيي، من الأساسي التفكّر في النموذج المؤسّسي الحالي لتحسين حوكمة مياه الشرب والصرف الصحّي. لذلك، وفوق كلّ اعتبار، يجب عليّ أن أهنّئ الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه والديوان الوطني للتطهير والوزارتين المعنيّتين على المقاربة الاجتماعيّة المتبعة في نظام التعريفات وهو نظام متدرّج يسمح بعقلنة الأسعار لأكثر الفئات فقرا.

أعتقد أنّه بالإمكان إعادة فتح باب الحوار فيما يخصّ مجلّة المياه التي بقية عالقة في البرلمان من خلال التفكير في إعادة هيكلة مؤسسيّة تقع على مراحل وتسمح بإدماج إدارة المياه والصرف الصحّي كصلاحيّة بلديّة تستند إلى لوائح وطنيّة. لكن، أعلم أنّ هذا الانتقال المؤسّسي يحتاج إلى الوقت، ومن المنصوح به أن يتمّ على مراحل.

في الأثناء، ينبغي أن يبقى التخطيط الهيدرولوجي مسؤوليّة مركزيّة تخصّ تعزيز وإدارة بنى تحتيّة كبرى وتخطيط وإدارة أحواض أنهار وطبقات مياه جوفيّة.

تظهر الحاجة إلى تعزيز الامكانيّات البلديّة بشكل جليّ في النقص في الفرق التقنيّة الموارد الماليّة والبشريّة لتطوير وإنفاذ الخطط العمرانيّة التي تمنع وجود عدد هائل من البنايات غير النظاميّة والتجمّعات السكنيّة التي لا يمكن ربطها بشبكة توزيع المياه وخاصّة شبكة الصرف الصحّي.

حسب رأيي، من الضروري تعزيز المؤسّسات العموميّة وحوكمة المياه في وجه التحدّيات التي تواجه حقوق الانسان. لذلك، أجد من المفاجئ -على أقلّ تقدير- خفض عدد موظّفي الديوان الوطني للتطهير ممّا يجعله اليوم غير قادر على الاستجابة للاحتياجات الأساسية والعاجلة للسكان حسب المسؤولين عن هذه الخدمات في لقاءاتي بهم. يبدو قرار التعاقد الخارجي لإدارة محطات الصرف الصحّي اختيارا "دفاعيّا" مبنيّا على استراتيجيّة لإضعاف القدرات الوطنيّة ممّا يتعارض تماما مع لحاجة إلى رفع تحدّيات الصرف الصحّي في تونس اليوم. لذلك، أوصي بمراجعة عموميّة لمسار الخوصصة للخروج بالاستنتاجات المناسبة والتحديات التي يجب مواجهتها.

استراتيجيّة الانتقال الطاقي المتعلّقة بمياه الشرب والصرف الصحّي

تمتلك حوكمة المياه والصرف الصحّي بعدا طاقيّا وجب التعامل معه وذلك من الانتقال الطاقي إلى التعامل مع التغيّرات المناخيّة لأسباب اقتصاديّة.

على السواحل حيث تتركّز أغلب الطلبات الحضريّة، أوصي بالنظر في إمكانيّة تحلية مياه البحر باستخدام طاقة الشمس أو الرياح. وبتوفّر الطاقة الشمسيّة في كلّ مناطق البلاد، وجب استخدامها لضخّ المياه الجوفيّة مع إعطاء الأولويّة إلى المجتمعات المحليّة الريفيّة لتعزيز الإدارة المجتمعيّة.

إقامة الحوار مع الناس وتجنّب الملاحقة القانونيّة للمحتجّين حول المياه

خلال اللقاءات العديدة مع المجتمعات المحليّة والمدافعين عن حقوق الانسان والناشطين، كان من الواضح أن عدم الحصول على حق الانسان في الماء والصرف الصحّي يؤدّي إلى شكاوى من الناس الذين لا يجدون حلولا أو إجابة من السلطات. نتج عن هذا النقص في الاستجابة تجريم لمجرّد مطالب عوض الحوار والحلول.

***

تمّت زيارتي لتونس في منعرج مهمّ في الديمقراطيّة التونسيّة وأريد أن أكرّر وجودي لمعاضدة الحكومة التونسيّة لضمان حقوق الانسان في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحّي لكل سكّان البلاد. لا يكفي أسبوعان لأفهم كليّا كلّ الجوانب المتعلّقة بحق الانسان في المياه والصرف الصحّي في أي دولة. إثر الزيارة، سأجمع معلومات أكثر وأقدّم تحليلا للإشكالات وأرفع توصيات متعلّقة بها. كما سأضيف مسائل أخرى كإطار العمل القانوني والقوانين الوطنيّة التي تعترف بحق الانسان في المياه والصرف الصحّي وتصنيف بيانات الرصد.

معلومات عن الزيارة

التقيت مسؤولين حكوميّين على المستوى الوطني: وزير الشؤون الخارجيّة ومديرون بوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري ورئيس قسم بوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري والمدير العام للشركة التونسيّة لاستغلال وتوزيع المياه ونائب مدير عام بوزارة الصحّة العموميّة ونائب مدير عام بوزارة البيئة ومدير عام الديوان الوطني للتطهير ومدير عام بوزارة الشؤون الاجتماعيّة ومدير عام ورئيس قسم بوزارة المرأة والطفل كبار السن ومدير عام ومدير برنامج بوزارة التربية. أمّا على المستوى الجهوي، فقد التقيت بالبلديات وممثّلين عن الشركة التونسيّة لاستغلال وتوزيع المياه والديوان الوطني للتطهير ومجامع التنمية الفلاحيّة بكلّ من القيروان وسيدي وزيد وقابس وجرجيس.

خلال الزيارة، زرت وتفاعلت مع عدد من المجتمعات المحليّة في كلّ من القيروان ونصر الله والسويلم وسيدي بوزيد والمكناسي وقابس وسقدود والرديّف وقفصة وجرجيس ومدنين وتونس ومنّوبة.

في الختام، أكرّر أنّ هذا البيان يضمّ أفكاري الأوّليّة. سيقدّم تقرير يتضمّن تحليلا عميقا ومعلومات متعلّقة بحق الانسان في المياه والصرف الصحّي لدى اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وذوي الإعاقة والأشخاص الموجودين في مراكز الإيقاف إلى مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في دورته الرابعة والخمسين في شهر سبتمبر من سنة 2023.